

كلمة معالي / درويش بن إسماعيل بن علي البلوشي
محافظ البنك عن سلطنة عُمان
في الاجتماع السنوي (٤٢) لمجلس محافظي مجموعة البنك الإسلامي للتنمية
جدة - بالمملكة العربية السعودية
١٧ - ١٨ مايو ٢٠١٧م

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

معالي رئيس مجلس محافظي البنك الإسلامي للتنمية .. الموقر
معالي رئيس مجموعة البنك الإسلامي للتنمية .. الموقر
أصحاب المعالي والسعادة المحافظين والمحافظين المناوبين
الأخوة الحضور الكرام

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

يسعدني أن أتقدم نيابة عن حكومة سلطنة عمان بالشكر الجزيل الى حكومة خادم الحرمين الشريفين الشقيقة، على استضافة هذا الاجتماع وعلى حسن التنظيم وكرم الضيافة مما هيا الأجواء المناسبة لهذا اللقاء في هذه الأرض المقدسة لتحقيق آمال وتطلعات الدول الأعضاء وأمتنا الإسلامية في التقدم والرفعة.

كما يسعدني أن أزجي خالص التهئة والتقدير لمعالي الأخ الدكتور / بندر بن محمد حمزة حجار رئيس مجموعة البنك الإسلامي للتنمية، والذي تسلم منصبه مؤخراً متطلعاً إلى استمراره في دفع مسيرة مجموعة البنك الإسلامي للتنمية خلال الفترة القادمة لتظل كما كانت دوماً واحدة من المؤسسات المالية العالمية الرائدة، و متمنين له دوام التوفيق والسداد، فيما يعتزم انتهاجه من سياسة تكييفية لتمكين مجموعة البنك من الانتقال في نهاية المطاف إلى المستوى التالي من فعاليتها في تحقيق الدور المنوط بها، بما يتسم بالمزيد من المبادرة والريادة والسرعة.

والشكر موصول لأعضاء مجلس المديرين التنفيذيين والإدارة التنفيذية للبنك، على إسهامهم المقدر في تطوير مؤسسات البنك، متمنين لهم النجاح والتوفيق.

كما يطيب لي أيضاً في هذه المناسبة أن أتقدم بخالص الشكر نيابة عن حكومة سلطنة عمان للبنك الإسلامي للتنمية والذي كان وما زال شريكاً أساسياً في دعم مشروعات التنمية في سلطنة عُمان، من خلال مؤسسات البنك المختلفة وصيغ التمويل المتنوعة التي يعمل بها، وإننا لنأمل في أن يتواصل هذا الدور للبنك في تقديم الدعم والمساندة لمسيرة التنمية في بلادنا وبقية الدول الأعضاء في البنك الإسلامي للتنمية مستقبلاً.

معالي الرئيس

أصحاب المعالي والسعادة.

بالإطلاع على التقرير السنوي للبنك عن عام ٢٠١٦م يمكن ملاحظة أنه وبرغم إستمرار الظروف غير المواتية للاقتصاد العالمي بسبب تدني أسعار النفط والإضطرابات العديدة التي تشهدها بعض المناطق، فقد استطاع البنك الإسلامي للتنمية تحقيق إنجازات كبرى على مختلف الأصعدة. من خلال تنفيذ عدة مبادرات، منها تعبئة الموارد، وتعميق التعاون، وصندوق العيش والمعيشة، والبرنامج الخاص بآسيا الوسطى، وغيرها من الإنجازات، مع احتفاظ البنك بمكانته المالية وتصنيفه الائتماني الممتاز، إلا أنه يلاحظ ما يلي:

أولاً: برغم قناعتنا بالأولوية التي أعطاها البنك لقطاع البنى التحتية في تمويله الإنمائي حيث بلغت نسبة تمويل قطاع البنى التحتية نحو (٦٨%) من جملة تمويله الإنمائي، يليه قطاع الزراعة بنسبة (٢٠%) والصحة بنسبة (٧%) والتعليم بنسبة (٤%) وبقية القطاعات الأخرى بنسبة (١%). إلا أن المتبوع لتوزيع نسب تمويلات البنك خلال السنوات الماضية يجد أن هذه التركيبة لم تتغير كثيراً ولا زال قطاع البنى التحتية يحتل المرتبة الأولى في تمويلات البنك مع تدني تمويل قطاعات الصحة والتعليم والزراعة وهي قطاعات من الأهمية بمكان بحيث تمثل أهم ركائز التنمية الاقتصادية والاجتماعية. خاصة وأن رسالة البنك الأساسية كما وردت في مقدمة التقرير تكمن في النهوض بالتنمية البشرية الشاملة مع إيلاء اهتمام خاص للمجالات ذات الأولوية التي تسهم في التخفيف من وطأة الفقر، والإرتقاء بالصحة، والنهوض بالتعليم، وتحسين الحوكمة، وتحقيق الإزدهار للناس.

ومن هنا فإنه من المناسب العمل على تحقيق توازن في التمويل بين القطاعات المختلفة وزيادة نسب التمويل للقطاعات المذكورة كالصحة والتعليم والزراعة. على ان يوضح التقرير حجم ونسبة التمويل لمشروعات المياه بصورة منفصلة.

كذلك نرى زيادة الاهتمام بتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي أصبحت تلعب دوراً بارزاً في التنمية الاقتصادية والمساهمة الفاعلة في تخفيف حدة الفقر وهو أحد الأهداف الرئيسية للبنك الإسلامي للتنمية.

ثانياً: إن توزيع نسب التمويل بين الصيغ المختلفة التي يتعامل بها البنك يظهر أن صيغتي الإستصناع والإجارة تستحوذان على النسبة الأكبر من تمويلات البنك إذ تصل نسبتها معاً إلى نحو (٧٩%) بينما تمثل بقية صيغ التمويل الأخرى مثل القروض والمساهمة في رأس المال والبيع لأجل والمساعدة الفنية النسبة المتبقية وهي نحو (٢١%)، بل أن التمويل عن طريق صيغ

خطوط التمويل المختلطة و المشاركة والمضاربة قد توقف تماماً في تمويلات البنك، وربما يستدعي الأمر دراسة ذلك وإعادة النظر في توزيع نسب التمويل بين الصيغ المختلفة.

ثالثاً : تشير البيانات الخاصة بمصروفات البنك ومسترداته إلى أن الفجوة تزداد بين المصروفات والمستردات ، ففي عام ١٤٣٣ هـ (٢٠١٢م)، كانت المصروفات نحو (٣,٩) مليار دينار إسلامي والمستردات نحو (٣,٤) مليار دينار أي بفارق يصل إلى نحو (٠,٥) مليار دينار بينما وصلت المصروفات في عام ١٤٣٧ هـ (٢٠١٦م) إلى نحو (٥,٧) مليار دينار وبلغت المستردات نحو (٢,٦) مليار دينار أي بفارق وصل إلى نحو (٣,١) مليار دينار ، وربما يكون هذا مؤشر يستدعي التوقف عنده ودراسة تنامي الفجوة بين المصروفات والمستردات بما يحقق إستمرار البنك في أداء دوره بشكل متوازن وعدم تعرضه لعجز مالي.

معالي الرئيس،

أصحاب المعالي والسعادة،

ختاماً أود أن أكرر شكري وتقديري لرئيس مجموعة البنك الإسلامي للتنمية ومجلس المديرين التنفيذيين والإدارة التنفيذية للبنك وجميع العاملين فيه، على جهوداتهم المتواصلة خدمة للبنك وأهدافه السامية. متمنياً لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية المزيد من التقدم والإزدهار لتحقيق رسالة البنك وأهدافه التي أنشأ من أجلها.

كما أود أن أكرر شكرى نيابة عن وفد بلادى للمملكة العربية السعودية حكومة وشعباً على حسن الضيافة والتنظيم وحسن الإدارة لهذا الاجتماع، سائلاً الله العلي القدير أن يوفق الجميع لما فيه الخير والنماء لشعوب أمتنا العربية والإسلامية.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.